

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز ز :-

وكيله المحامي

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/١١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٧ في القضية رقم (٢٠١٣/١٢٤٠) المتضمن : إدانته وآخرين بجناية هتك العرض بالتعاقب بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١) عقوبات والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه

لأسباب تتلخص بما يلي :-

١. إن القرار المطعون فيه مخالف للأصول والقانون ومشوب بعيب القصور والتسبيب ولا ينطبق على بيانات القضية الشخصية والخطية في إدانة المميز .

٢. إن القرار المميز جاء مبنياً على إفادات متهمين متناقضة وفيها شك وريبة ولا تدين المميز بارتكابه للجرم المسند إليه .

٣. إن اعترافات بقية المتهمين بما أسند إليهم لا تنصرف إلى المميز الذي أنكر التهمة لدى الشرطة والمدعي العام والمحكمة .

٤. أخطأت المحكمة بتلاوة أقوال الشاهد المأخوذة لدى المدعي العام واعتبارها جزء من بينات النيابة العامة مخالفة بذلك الأصول القانونية الأمر الذي حرم المميز من مناقشة الشاهد .

بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ وبكتابه رقم (٢٠١٤/٣٦٠) رفع مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف هذه القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئاً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه ملتصقاً بتأييده .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

الق رار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/٨٠٣) تاريخ ٢٠١٣/٧/٣ قد أحالت المتهمين :-

١ -

٢ -

٣ -

والظنين :

ليحاكموا لدى تلك المحكمة عن :-

١- جنابة هتك العرض بالتعاقب بحدود المادتين (٢٩٦/١ و ٣٠١/١/أ) من قانون العقوبات (بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث).

٢- جنحة حمل وحياسة أدوات حادة بحدود المادة (١٥٦) عقوبات (بالنسبة للمتهمين الأول والثالث).

٣- جرم السكر المقرون بالشغب بحدود المادة (٣٩٠) عقوبات (بالنسبة للمتهمين جميعهم).

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وبتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٤ وفي القضية رقم (٢٠١٣/١٢٤٠) أصدرت حكمها حيث توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

بأن المشتكي
خاله المتهم
وهما من الجنسية السورية في مساء يوم
٢٣/٢/٢٠١٣ قام المشتكي
بالذهاب إلى منزل ابن خالته
للسلام على والدته المتهم المذكور فلم يجدها في المنزل ووجد لديه المتهمين
" وبعد وصول المشتكي بنصف
ساعة تقريباً قام بمرافقة المتهم
لشراء مشروبات كحولية وعندما عاد
شرب الجميع تلك المشروبات الكحولية وأثناء ذلك كانوا يتحدثون عن الجنس فما كان
من المتهم " إلا أن طلب من ابن خالته
خلع ملابسه فرفض هذا
الأخير ذلك مما جعل المتهم
يقوم بالذهاب للمطبخ وأحضر معه سكين
وساطور وهدد بهما المشتكي طالباً منه خلع ملابسه فقام المتهم
بالتدخل حيث أمسك بالسكين والساطور من يد
الضحية " عاد وتناول الأدوات الحادة وأخذ يهدد المشتكي بها عندها
خاطب المتهم المشتكي قائلاً (خلص إشلح الكنزة) وتحت
تأثير الخوف من الأدوات الحادة التي كانت بيد المتهم " قام المشتكي

بشّاح بلوزته إلا أن المتهم " أصر على قيام بشّاح بنطلونه وبالفعل نفذ المشتكي ما طلب منه بحيث بقي بالفانيليا والشورت (الكلسون) عند ذلك قام المتهم ' بالطلب من بالنوم على السرير فرفض ذلك عندها قام المتهمان بسحبه باتجاه السرير وتثبيتته عليه فقام المتهم " بإنزال كلسون المشتكي ووضع قضيبه بين فخذه وأخذ يتحرك فوقه لمدة ربع ساعة وأثناء ذلك كان المتهم يضع السكين على رقبة المشتكي ثم نهض المتهم ' عن فيما بقي يقوم بالإمساك بالمشتكي وتثبيتته في حين قام المتهم " بوضع قضيبه بين فخذي المشتكي وحرك قضيبه بين فخذه فترة من الزمن ثم تركه ثم غادر المتهمان الغرفة فقام بوضع قضيبه بين فخذه المشتكي وصار يحرك بقضيبه بين فخذه وأثناء ذلك حضر ' وقام بوضع قضيبه في مؤخرة المشتكي بعد أن طلب من أن ينهض عنه حيث أخذ بتحريك قضيبه داخل مؤخرة المشتكي وشعر المشتكي بألم شديد في مؤخرته مما جعله يقوم بالصراخ ولكنه لم يستطع المقاومة بسبب تناوله المشروبات الكحولية لكنه تمكن بالنهاية من دفع عنه وارتدى ملابسه لكنه لم يغادر المنزل من شدة التعب والإرهاق فنام حتى الساعة العاشرة صباحاً وغادر المنزل وتوجه للمركز الأمني وتقديم بالشكوى ضد المتهمين وجرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة الجرمية التي قُعت بها ووجدت ما يلي :-

إن الأفعال التي أقدم عليها المتهمون

' والمتمثلة بقيامهم بإجبار المشتكي على خلع بلوزته وبنطلونه تحت وطأة التهديد بالأدوات الحادة التي كان يحملها المتهم " ومن ثم قيام المتهمان و بسحب المشتكي إلى السرير وإجباره على النوم عليه وقيامهما بتثبيتته إلى أن قام المتهم " بتشليحه الكلسون وظهور عورة المشتكي على المتهمين جميعاً ومن ثم قيام المتهم " بوضع قضيبه بين أفخاذ المشتكي وتحريك نفسه عليه بالوقت الذي كان يقوم فيه المتهم بوضع السكين

على رقبة المشتكي لمنعه من المقاومة وعندما أنهى المتهم فعلته تلك قام المتهم بوضع قضيته بين فخذي المشتكي محركاً إياه بين فخذه بالوقت الذي كان يقوم به المتهم بتثبيت المشتكي على السرير ومن ثم نهض المتهم عنه حيث قام هو الآخر بوضع قضيته بين فخذي المشتكي وأخذ يحرك فيه إلى أن حضر المتهم مرة أخرى وطلب من أن ينهض عن المشتكي وقام هو بوضع قضيته في مؤخرة المشتكي مما جعله يشعر بألم شديد أجبره على الصراخ إنما تتوافر بهذه الأفعال كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض بالعنف خلافاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠٦) من القانون ذاته وذلك على اعتبار أن أفعال المتهمين قد استطالت إلى عورة المجني عليه ، التي يحرص سائر الناس بالذود عنها والحفاظ عليها وأن هذه الأفعال تمت تحت وطأة التهديد بالأدوات الحادة وبالعنف الذي مارسه المتهمون للتغلب على مقاومة المجني عليه وتعاقبوا على إجراء الفحش به .

كذلك نجد إن حيازة وحمل المتهمين للسكين التي تم تهديد المشتكي بها إنما تتوافر بها كافة أركان وعناصر جناية حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات بالنسبة لكل منهما .

وقضيت بما يلي :-

١ - عملاً بالمادة (٢٠٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وقف ملاحقة المتهم عن جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات المسندة إليه .

٢ - عملاً بالمادة (٢٠٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وقف ملاحقة المتهمين : -

عن جناية التدخل بهتك العرض بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ٢/٨٠) عقوبات عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين :

بجرم حمل وحياسة أدوات حادة بحدود المادتين (١٥٥ و١٥٦) عقوبات .

وعملًا بالمادة (١٥٦) من قانون العقوبات الحكم على المتهمين :-

بالحبس مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها .

٣- عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤولية :

- المتهم

- المتهم

- المتهم

- الظنين

عن جرم السكر المقرون بالشغب بحدود المادة (٣٩٠) من قانون العقوبات وذلك كون الفعل لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً .

٤- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين :

بجناية هتك العرض بالتعاقب بحدود المادتين (٢٩٦ و١/٣٠١/أ) من قانون العقوبات .

١- وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم والإدانة تقرر المحكمة ما يلي :-

عملاً بالمادة (٢٩٦) من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على المجرمين :-

-
-
-

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات مع الرسوم والمصاريف والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف .

ولتوافر شروط المادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات المتمثلة بالتغلب على مقاومة المجني عليه من قبل أكثر من شخص والتعاقب عليه بحق المجرمين المذكورين سالفاً فتقرر المحكمة تشديد العقوبة المقررة بحقهم بإضافة الثلث إليها لتصبح العقوبة المقررة بحقهم الأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر مع الرسوم والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف .

٢- عملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ أشد العقوبات المقررة بحق المجرمين :-

lawpedia.jo

هي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر لكل منهم مع الرسوم والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم " بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

كما رفع مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :-

وبالنسبة للسبب الرابع :-

الدائر حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتلاوة شهادة الشاهد
المأخوذة لدى المدعي العام .

وفي ذلك نجد إنه يتبين من كتاب إدارة التنفيذ القضائي رقم
(١٨/١٣/ سجلات /١٦٨٠) تاريخ ٢٠١٣/١١/٣١ أن الشاهد
، مغادر البلاد بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٩ مما ينبني على ذلك
والحالة هذه أن تلاوة شهادته المأخوذة لدى المدعي العام ، وإبرازها في
الملف يتفق وأحكام المادة (١/١٦٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ،
مما يتعين رد هذا السبب .

وبالنسبة لباقي أسباب التمييز :-

الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها ، وسلامة النتيجة التي
انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فمن استعراض محكمتنا أوراق الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع يتبين :-

- من حيث الواقعة الجرمية :-

فإن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة
استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستندة إلى بينات قانونية ثابتة في الدعوى ، وقد قامت محكمة
الجنايات الكبرى باستعراض هذه البينات ومناقشتها مناقشة وافية واقتطفت فقرات منها
ضمتها قرارها ، وهي التي عولت عليها في تكوين قناعتها وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية وخصصها شهادة كل من الشهود ، الوكيل

وأقوال المتهم
لدى مدعي عام الجنايات الكبرى وأقوال المتهم
مدعي عام الجنايات الكبرى وأقوال المتهم
لدى مدعي عام الجنايات الكبرى
وشهادة المجني عليه
المأخوذة لدى مدعي عام الجنايات الكبرى وشهادة
الدكتورة
وتقرير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية .

ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع تقرر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت
إليه من واقعة جرمية .

- من حيث التطبيق القانوني :-

نجد إن إقدام كل من المتهمين
المشتكى
على خلع بنطلونه وبلوزته بالإكراه وتحت التهديد
بالأدوات الحادة التي كان يحملها المتهم
وقيام كل من المتهمين
و " بسحب المجني عليه إلى السرير وإجباره على النوم على بطنه
وتثبيته وقيام المتهم ' " بتشليحه الكلسون وانكشاف عورة المجني عليه على
المتهمين وقيام المتهم " بوضع قضيبه بين فخذي المجني عليه وتحريكه
وكان المتهم يضع السكين على رقبة المجني عليه لمنع من المقاومة وعند انتهاء
المتهم " من ذلك قام المتهم بوضع قضيبه بين فخذي
المجني عليه وبعد أن انتهى قام المتهم بوضع قضيبه بين فخذي المجني عليه حيث
عاد المتهم " وطلب من المتهم النهوض عن المجني عليه وقام بوضع
قضيبه في مؤخرة المشتكى / المجني عليه هذه الأفعال من جانب كل من المتهمين
الثلاثة تشكل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض بالعنف بالتعاقب
وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠٦)
من القانون ذاته وجنحة حمل وحيارة أدوات حادة (سكين) بالنسبة
للمتهمين
كما انتهى إليه القرار المميز .

- من حيث العقوبة :-

نجد إن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى تقع ضمن الحد القانوني للجناية التي جرم وأدين بها المميز وباقي المتهمين .

- وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون .

فإن في ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد على ذلك فنحيل إليه تحاشياً للتكرار .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٩/١٠/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ . ع